القياس في مدونة سيبويه بين وصف الحقائق اللغوية وفرض القواعد

Analogy in Sibawayh›s Book between the Description of Linguistic Realities and the Prescriptive Rules

أ.د. رجاء عجيل الحسناوي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

Assist.Prof. Raja Ajeel Ibrahim

دواة / مجلة فصلية تعنى بالبحوث والدراسات اللغوية

ملخص البحث

تعد دراسة عملية القياس ذات شأن كبير في الدراسات اللغوية بل هي ركيزة من ركائز الدرس اللغوي .ويقف قارئ كتاب سيبويه على استعمالات مختلفة للتعبير عمّا يُعرف بـ(القياس)وإنْ كان في أحايين كثيرة يُصرح به فآثرت تتبع مفهوم القياس عنده عبر تحليلاته للنصوص والألفاظ المرادفة له في سياقاتها الاستعمالية في محاولة بيان ما يُقصد منها في إطار تبادل الخواص الدلالية وربما يجد المتمعن أنّ هذه الدراسة لاحقة لغيرها فما جديدها والقياس دليل صناعي تناولته مصنفات عدة؟ إلّا أنّ السعي ههنا استند إلى محاولة بيان أثر القياس في توجيه منهج البحث اللغوي الذي قام عليه الكتاب وارتداد انبناء الدرس النحوي عليه. وقد أُهتُدي إلى ذلك عبر لغة الكتاب التي لم تكن مشكلة من أصوات مرتبة بل كانت فعالية رمزية تؤهّل لإقامة تواصل لغوي عبر طاقاته الذاتية (الخيالية والفكرية) بوصفها نتاجاً خاصاً.وبهذا يمكننا تفسير اختلاف المصطلحات المترادفة في لائحة القياس فيُبيّن المعاني بوساطة الألفاظ ؛لأنّ مدار الأمر والغاية إنّما هو الإفهام (شرط التلقي).

واعتماداًعلى هذا تأخذ الحاجة والعقل مكانة مركزية في ألفاظ سيبويه المُنتخَبة للقياس من حيث إنّ الحاجة تُنتج أشكال التعبير المختلفة والعقل هو وسيلة ذلك متخذين من الجمع بين الحاجة والعقل في الكتاب نبراساً لفهم عمق الفكر اللغوي العربي في ظل إطار المشابهة الجزئية تلك المشابهة التي يؤدي بها القياس فائدة فإنْ كانت : ((كلّ علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول ، فما فائدة الحمل ؟ وإنما يحمل الشيء على الشيء ، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة ، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل (إنّ) على الفعل المتعدي وإنْ لم يكن في (إنّ) العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي)) (١) . فلا فائدة للقياس إذا كانت المماثلة كلية بين المقيس والمقيس عليه ،بل ترصد الفائدة الحقيقية له في النحو العربي من خلال المماثلة الجزئية بين المحمول والمحمول عليه ،بالارتكاز على أهم جزء فيه وهي(العلة الجامعة). نَرفدُ ذلك بثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول:القياس بين منطق اللغة ومنطق العقل.
- المبحث الثاني:طاقة مدلول القياس في دوالّه.
- المبحث الثالث: دينامية العلاقات القياسية.
- ثمّ تقفو هذه المباحث نتائج للطروحات القياسية عند سيبويه.

Abstract

The study of analogy is of great importance in linguistic studies ,or even it is one of the pillars of language lesson. A reader of Sibawayh›s book can detect various uses employed to express what is known as (analogy), although they are overt in many places.The researcher prefers to investigate the concept of analogy in Sibawayh through the analysis of texts and word synonyms in their context of use in an attempt to understand the intended meaning in the light of the semantic properties. The quest here is to demonstrate the effect of analogy in directing the linguistic research methodology upon which the book is based and to clarify the decline of grammar studies which are based on it. Need and mind take a central place in Sibawayh›s words that produce analogies because need results in different forms of expressions while mind is a means to achieve that. The combination of need and mind in the book is a guide to understand the depth of Arabic linguistic thought in the context of partial synonyms for which the analogy is very useful.

The research falls into three parts :

١.analogy between the logic of language and logic of mind,

٢.strength of the meaning of analogy , and

٣.dynamic standard relations.

Then the results of Sibawayh›s analogous discussions are given.

المقدمة

يظهر الجانب التطبيقي لعلم اللغة الوصفي حينما تكون بياناته قابلة للقياس وهذا القياس قد يتعلق غرضه وهو (الخلق والابداع)بالكلام ؛إذ ((يمتزج بمبدأ الإبتكار بصورة عامة))(٢) .وهوبهذا المعنى لا يكون نحواً بل تطبيقاً للنحو. وقد يتعلق غرضه باللغة لا الكلام الأمر الذي عبّر عنه فندريس في تعريفه القياس أنّه:((العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لنموذج معروف))(٣) .ومن ثمّة سيكون القياس مزدوجاً من جهة بعديهأفالبعد الأول (استعمالي). والبعد الثاني هو البعد النحوي الذي أكسب القياس تنوّعاً استدعته اللغة إذ يمكن توصيف القياس فيه أنّه (عملية عقلية) ؛لأنّ للعقل فيه أثراً بارزاً يقوم على أساس المشابهة بين شيئين ففيه تُرصد الظواهر اللغوية وتُصنّف بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي أو الصيغ الصرفية فتتقرر القاعدة اعتماداً على الاستقراء ويعتمد النحو في ظلّ تحصيل ذلك على تلك المقاييس المُستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه التي إئتلفَ منها(٤). حتى قيل:((إنّما النحو قياس يُتبع))(٥) .و((النحو كلّه قياس))(٦) فالقياس ههنا قيّم على اللغة يُهدر منه ويُضيف إليها فيُغني المتكلم عن سماع كلّ ما يقوله العرب ؛لأنّه يستطيع أن يصوغ على المثال.ولمّا كان الباحثون قد دأبوا على الانطلاق من المعجمات في دراسة المصطلح سعياً إلى التقاء بين توجهات اللغة والاصطلاح وكشفاً عن جوانب الدراسة كافة فلعلّ في هذا ما يجعلنا نولي تعريفه أهمية في إطار معالجة سيبويه له ما يُفهم منه أنّ القياس في الأصل ((تقدير شيء بشيء))(٧) .وزاد الجوهري في صحاحه أنّ((قياس الشيءبالشيء إذا قدرته على مثاله)) (٨). وذكر التهانوي انّه((في عرف العلماء يُطلق على معان منها قانون مستنبط من تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها))(٩) .ويرسم الجرجاني في تعريفاته بعداً آخر قائلاً عنه إنّه((قول مؤلّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كقولنا: العالم متغير وكلّ متغير حادث .فإنّه مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العلم حادث هذا عند المنطقيين))(١٠) .ومن تلك المفاهيم تُوضع حقيقة تعريفات أخرى للقياس فهو((حمل فرع على أصل بعلة))أو((اعتبار الشيء بالشيء لجامع))أو ((تقدير الفرع بحكم الأصل))(١١) .

إنّ هناك عنصرين يبرران الاهتمام بهذاالموضوع:

الأول :الطابع التوجيهي الذي تتميّز به نصوص كتاب سيبويه وسعيه المستمر إلى ربط النظرية بالممارسة.

والثاني :هو مفهوم القياس حينما تعامل سيبويه في مدونته التأسيسية الرائدة مع نُخَبه المترادفة فكان فضاءً عاماً لتلك العبارات المترادفة تعميقاً للتواصل ودعوة إلى التحرير بانفتاح ذهني عبر الفكر الحي المتجدد من خلال العلاقات والتعاطي الموضوعي اللذين يكشفان عن مفهوم (القياس)ومقاربة لصوره إذ اعتمد ((على القياس في جميع أبواب

الكتاب النحوية أوالصرفية أواللغوية أومسائل التمرين والرياضة))(١٢). بل أنّك تجد انعقاد باب بكامله قياساً كما في ((باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم

يجئ في الكلام إلّا نظيره من غير المعتل))(١٣) .وباب ((هذا ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلّا نظيره من غيره))(١٤) .

إنّ مثل هذا الجهد لابدّ من أنْ يُقيّم ولاسيما إذا أُخذ بنظر الاعتبار جَعْله نمطاً من الاستدلال الخطابي يعي أبو بشر حدوده الخاصة ويمكننا تكثيف فكرة القياس في نصوصه بأنّه حوّل دور العقل فيها إلى أنْ تكون وظيفته تفاعلية وحوارية مع العلوم الأخرى – على نحو ما سيبين – عبر ابتداع شكل جديد من العقلانية الاجتماعية فلم يستهدف عقلنة القياس في مفهومه بل بحثه على أسس عقلانية تواصلية منطلقاً من العقل في تلبية متطلبات المتلقي وبهذا أصبح القياس حارساً أميناً عبر اللغة ومحيطها.وبافتراض وجود عملية التلقي قبل الإبداع من حيث إنّ الفكرة الجوهرية ههنا تلحّ على أنّ صاحب الكتاب مارس هذه العملية من خلال القياس بعد تأثره في السماع فالتأثير لابدّ أنْ يسبقه تلق حتى يتمّ إذ يستفيد منه سيبويه إبداعاً وانتاجاً بحسب الفكرة التي يريد طرحها في أثناء التناول على وفق سلمية نراها في هذا المخطط:

سماع-----تلق-----تأثير.

يقول أبو بشر:((ولو أنّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه))(١٥) .وهو ما يجعلنا نقرّ بأنّ أبا بشر يعتمد السماع – في أحايين كثيرة- طريقا للذهن و رصيداً نصّياً في بنائه الفكري والذهني يروم عبره تعليم اللسان العربي مقاييس على قدر جودتها تكون جودة الملكة الحاصلة فقد استند سيبويه إلى القياس البرهاني(١٦) الذي يتوارى خلف هذا النص حيث يقول: ((وأمّا عَنْ فاسمٌ إذا قلت:مِنْ عَنْ يمينك،لأنَّ مِنْ لا تعمل إلا في الأسماء))(١٧).

وقد مثل الدكتور جلال شمس الدين قول سيبويه السابق بما يأتي:

((كل كلمة تعمل فيها (مِنْ) هي اسم مقدمة كبرى.

(عن) هي كلمة تعمل فيها (مِنْ) مقدمة صغرى

إذن(عن)هي اسم))(١٨) . فكانت قراءته للقياس استعداداً عقلياً خاصاً تناول تعبيراته في ظلّ لغة تواصلية تهدف إلى دلالة مباشرة بالاستنباط أو من خلال الألفاظ المرادفة للقياس المتموقعة في اللغة باعطائها طابعاً تجديدياً يؤيّد الفكرة أو ينقضها اعتماداً على المشابهة أو التوافق وعدمها وهو إجراء تطبيقي يصوغ أبو بشر نصوصه في ظل تقنياته فالمسألة ليست اعتباطية بل قصدية توجّه سيبويه نحو نطاقها بما امتلكه من مقومات ابداعية تدلّ على استيعاب صاحبها لعملية القراءة والتأويل وليست مجرد عملية تحويل وتجديداً فقد تعامل سيبويه مع متلقيه على وفق رصيد معرفي يملأ فراغات كثيرة بمرادفات اصطلاحية فهو ينتخب عناصر دلالية معينة توضح مرجعية المشابهة بين المقيس عليه والمقيس إذ يتفاعل مع النصوص بصورة نموذجية تفصح عن كفاءة موسوعية ومهارة معجمية واسلوبية وكأنّه يستنطق متلقيه عبر أسئلة ويُجيبه بما يمتلكه من كفاءات فالمعنى القبلي للقياس هو (المشابهة) وهذا المعنى هو منطلق للقراءات الممكنة للمترادفات القياسية جميعها إلّا أنّ أبا بشر يقدمها في إطار مسلك فني بتواجدها ضمناً في تحليل العلاقات وكأنّه يُوجِد بنيوية للقياس .وهو مدى حيوي ينبغي النظر إليه في كتابه حينما يستعير كلمات ويقدمها بمحتوى جديد عبر مفهوم (القياس)وفي محاولة لتحديد كيفية اشتغال هذه

المصطلحات وكيف تعيد انتاجه.

ننوّه بدءا إلى أنّ أبا بشر قام بمسح (سماعي) معرفي للاطلاع على العربية بكلّ تفرعاتها «لأنّ سَوْق الحقائق مجردة يكون أقلّ تأثيرا في النفوس من سوقها مدعمة بالشواهد المعتمدة»(١٩). ومن دون إغفال لسلوك الفاعلين بوصفهم معيدي انتاج البنية فهو يسبر المقاصد بحثاً عن الكوامن في الظواهر الكائنة واطروحته القياسية لا تغفل هذا الفاعل لما له من اسهام في إطار تفاعلات النسق من خلال السلوكات الفردية .

إنّ دراسته العميقة والدقيقة للقياس تفصح عن جدارة معالجته لمفهومه الذي اتخذ مسارين :

الأول:تمثّل في تحليل وإعادة بناء العناصر التي تقدمها اللغة من أجل إدراك ومعرفة علّة وجودها إذ يقول:» فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسّرْ»(٢٠)

والآخر: إبداع صيغ جديدة من أجل الوصول إلى تفسير ظاهرة القياس نفسها.

فهذا مرتكز وظيفة هذه الأوراق البحثية في قابلها.

المبحث الأول :القياس بين منطق اللغة ومنطق العقل .

بدأ القياس مع بواكير نشأة النحو منتقلاً إليه من علوم الشريعة ولا يعني الانتقال أنّه وُضِع أولاً في علوم الشريعة ثمّ استُعير إلى النحو لكنّ الحاجة دعت إلى وضعه أولاً في علوم الشريعة ثمّ صار منهجاً متبعاً في كثير من المعارف والعلوم(٢١) ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ «نشأة القياس في النحو نشأة فطرية وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأوائل قبل أنْ يُترجم منطق اليونان(٢٢) فاقترن اسم عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي بالمرتبة الأولى إذ تواترت الأخبار عنه أنّه ((أول من بعج النحو ومدّ القياس))(٢٣) .ووصف ابن سلام مدّ القياس عنده أنّه تحويل((النحو من طابع الانتحاء التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب (عليه السلام) بقوله:انحُ هذا النحو يا أبا الأسود . إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه))(٢٤) .

ويعدّ القياس من أدلة النحو الرئيسة فقد ارتبط النحو به ارتباطاً وثيقاً وصارا متلازمين ؛لأنّ النصوص المسموعة محدودة والتعبيرات غير محدودة فيُحمل بعضها على بعض بالقياس(٢٥) .

وتشير الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ القياس قَوِي واشتدّ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وعلى آرائهما وآراء السابقين من الشيوخ اعتمدت المدارس النحوية الأخرى ؛إذ تؤكّد أنّ القياس نشأ في البصرة مع نشأة النحو وكثر(٢٦) مستدلةً على هذا بقول أبي فيد مؤرج السدوسي وهو من أصحاب الخليل((أنّه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية وإنّما كانت معرفته قريحته وأول ما تعلمته في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة))(٢٧) .ونجد تآزراً بين قول الحديثي حديثاًوقول ابن جني قديماً حينما وصف الخليل بأنّه((سيد قومه وكاشف قناع القياس في علم))(٢٨) . ان بناء هذه الحقيقة يمكن تلمسها عبر أنموذج من قياساته في سؤال التلميذ استاذه ((عن قوله عزّ وجّل :»(فأصّدّقَ وأكُنْ من الصّالحين)(٢٩) فقال: هذا كقول زهير:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جرّوا هذا لأنّ الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني

وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا))(٣٠) فالمعطوف (سابق) جُرّ لتوهم دخول الباء في المعطوف عليه وهو خبر ليس والتماس مشابهة في التوهم بين الموضعين قادته إلى أنْ يكون جزم الفعل (أكن) مقيساً على (سابق) في البيت. فالقرابة بين الفعل المجزوم والاسم المجرور هي في التوهم فانتفت الحيرة في تفسير الجزم في الآية لما كشفته تلك المقايسة. ومثل هذه الطروحات قد يستشعر قارئها بعداً عن القياس ؛ لأنّ النص لم يورد لفظاً صريحاً له أويمكن تقصي هذه الرؤية التحليلية القياسية من دون ذكر لفظه في نص سيبويهي آخروردت فيه(إنّ)المخففة عاملة من دون حذف اسمها ويحتج سيبويه لإعمالها أنّها مقيسة على الفعل الذي يعمل وإنْ كان محذوف الأجزاء نحو قولك:» لم يكُ زيدٌ منطلقاً«فـ ((لم يغيّر ذلك أن تنصب بها كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله))(٣١) مورداً شاهداًعلى ذلك :

((كأنْ وَريدَيْه رِشاءُ خُلْب(٣٢)

وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنْ))(٣٣) . فالمماثلة الجزئية بين المقيس عليه والمقيس ارتكزت ههنا على أهمّ جزء في عملية القياس وهي العلة الجامعة بينهما فعملت (إنّ) حملاً على الفعل المتعدي.وهو شبه جزئي وليس كلياً ؛لأنّها ((ليست بفعل إنّما جُعلت بمنزلته))(٣٤) . ونعقّب بقول سيبويه: ((وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))(٣٥) . ليقودنا إلى أمر يجعلنا نركن إلى جانب القول إنّ القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إمّا أنْ تكون عقلية كالمجاز المرسل أو تخييلية كما في الاستعارة فالعلاقة العقلية قد تكون مناسبة العلة أو أطراد الحكم والعلاقة التخييلية هي الشبه بين المقيس والمقيس عليه(٣٦) ومن هنا فإنّ سيبويه – على وفق ما سيبين– تجاوز بهاتين العلاقتين أساس المشكل في القياس وهو :

١–المزج بين المنطق وواقع الاستعمال .فالمنطق يبيح استعمالات كثيرة قد لا يبيحها الاستعمال. نومئ إلى مورد لذلك يمكن تصنيفه في مجال الافتراضات يقول فيه أبو بشر: ((اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إيّا موقعها وقد تكون علامته إذا أضمر إيّا فأمّا علامة الثاني التي لا تقع إيّا موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه))(٣٧) فقد اعتمد سيبويه ههنا على مقدمات يقينية فلم تحتج نتائج هذه المقدمات إلى دليل سماعي.فارتكز على القياس من دون الاستعمال؛من حيث إنّ تلك الصياغات لا تشكّل موضوع الخطاب الكلامي الحقيقي الواجب نقله فهي غير إخبارية من جهة المبدأ إلّا أنّ تطابق المحتويات المصوغة على شكل افتراض مع حقائق معروفة سلفاً ومقبولة من جهة المتلقي– فالمتكلم قبل المخاطب والمخاطب قبل الغائب ومثل هذه الحقائق تكون مستمدة من بديهات يتشاطرها عموم الأشخاص المنتمين إلى الجماعة المتكلمة – جعلها مسلّماً بها. وعليه تخضع هذه المعالجة لطلب جواب عن سؤال هو أيّ فائدة تُرتجى من افتراضات لا تنتهك الإخبار ويقاس عليها؟ جواب ذلك من الممكن صياغته

– في ظل رؤية سيبويه الإرشادية – أنّ هذه الافتراضات شكّلت بالنسبة للخطاب نوعاً من أنواع قواعد البناء التي تُبنى عليها المحتويات المُقررة فيُشرّع القياس للغة أفق الرصيد اللغوي لاستثماره.ولم تناظر طريقة سيبويه هذه طريقة النحاة الخالفين في التعامل مع الأمور الافتراضية حينما خاضوا فيها بما ينأى عن الفائدة وذلك كثير في كتبهم(٣٨). لأنّ وظيفة القياس المُدرَكة من تحليلات سيبويه تمحورت حول:

تعميم الحكم النحوي.

تعليل الحكم النحوي.

٢– قضية السماع (الأنموذج اللغوي) فالقياس اللغوي أو قياس الأنماط – الذي يقوم به المتكلم– خلطه النحاة الخالفين لسيبويه مع قياس الأحكام –الذي يقوم به النحوي – وثمة فرق بين الأول والثاني إذ يجب ألّا تتم عملية إلحاق الظواهر لمجرد المشابهة الشكلية في(القياس النحوي).بل تقوم على استقراء الظواهر في نصوصها اللغوية ثمّ تتم عملية الإلحاق عند وجود علة الأصل والفرع ننطلق إلى نص يحمل فيه أبو بشر ما ينتصب من المصادر على أنّها في موضع (فاعل)؛لأنّها موقوع فيها الأمرقائلاً:((وذلك قولك قَتلتُهَ صَبْراً ولقَيتُه فُجاءةً ومُفاجأةً وكِفاحا ومكافَحةً ولقيتُه عِيانًا و كلّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً وليس كلّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ لأنّ المصدر ههنا فى موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً))(٣٩) فإنّ مذهب سيبويه أنّ التقدير فيها قتلته صابراً ولقيته مفاجئاً(٤٠) . إنّ نصب المصادر أعلاه على أنّها أحوال تأتّى من وقوع الأمر وإحداثه وهذا لم يحسن ههنا إلّا لأنّ المصدر في موضع فاعل ((وليس ذلك بقياس مطرد كما أنّ باب سقياً لا يطرد فيه القياس فيقال طعاماً وشراباً))(٤١) يقول الدكتور تمام حسان :((فإذا اصطدم النحوي بفوضى المفردات آثر أنْ يبني قواعده على أمور مطردة فجرد الثوابت التي هي أطر فكرية تقوم من المفردات مقام الأصول التي عنها نبعت هذه المفردات ومنها أخذت وإنْ لم تنطق العرب بهذه الأصول ولم يكن لها بها علم ؛لأنّها من تجريد النحاة أنفسهم وكانت هذه الأصول من نوعين: أصل وضع وأصل القاعدة ويمكن لكلّ منهما أنْ يستصحب في الاستعمال وأنْ يعدل عنه إلى الفرع وهذا الفرع إمّا أنْ يكون مطرداً فيقاس عليه كما يقاس على الأصل وإمّا أنْ يكون غير مطرد فيحفظ ولا يقاس عليه))(٤٢) . فالمقيس عليه – في عرف النحاة– شرطه الاطراد. وهنا سيشخص أمامنا سؤال عن ماهية هذا المطرد هل هو الكثرة التي قد تبدو لأول وهلة مستنبطة من نص سيبويه :((وقد يقول بعضهم: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان. وهذا شبيهٌ بقول من قال: كلّ شاة وسخلتها بدرهم ، إنّما يريد كلّ شاة وسخلة لها بدرهم ومن قال: كلّ شاة وسخلتها فجعله بمنزلة كلّ رجل وعبد الله منطلقا . لم يقل في الراتعين إلّا النصب لأنّه إنّما يريد حينئذ المعرفة ولا يريد أنْ يدخل السخلة في الكلّ؛ لأنّ كلّ لا يدخل في هذا الموضع إلّا على النكرة والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم وهذه ناقة وفصيلها راتعين ؛لأنّ هذا أكثر في كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قد قاله بعض العرب))(٤٣) ونصه ((وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ فالوجهُ الرفعُ وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهِم وهو القياسُ))

(٤٤) فإذا كانت الكثرة هي أصل القياس فكيف ستبدو قضية (ما) العاملة عمل ليس عند أهل الحجاز التي أصبحت أصلاً تُقاس عليه (لات)في نصّه: ((هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ ما تقول: ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً . وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شئ وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع وذلك مع الحِين خاصّةً لا تكون لاتَ إلّا مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به.)) (٤٥) فهل المراد بالكثرة ههنا الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة من دون نظر لغيرها فيكون استعمالها مطرداً أم هي الكثرة بين القبائل؟. سؤال يشخص من نصه القائل :((ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ :»ما هذا بشرا»(٤٦) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ))(٤٧) . ونصه:((اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ: رأيت زيداً مَن زيداً؟ وإذا قال: مررتُ بزيد .قالوا :مَن زيد؟ وإذا قال :هذا عبدُ الله. قالوا: من عبدُ الله ؟. وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين .))(٤٨) مع التنبيه إلى أمر أنّ النحاة قد يقيسون على القليل سماعاً فقد ورد في الكتاب في ((باب ما حذف الياء والواو فيه القياس وذلك قولك: في ربيعةَ ربعيٌ وفي حنيفة حنفيٌ وفي جذيمة جذميٌ وفي جهينة جهنيٌ وفي قتيبة قتبيٌ وفي شنوءة شنئيٌ وتقديرها شنوعة وشنعيٌ. وذلك ؛لأنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذفٌ لازم لزمه حذف هذه الحروف إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد وهذا شبيهٌ بإلزامهم الحذف هاء طلحة لأنهم قد يحذفون مما لا يتغير فلما كان هذا متغيراً في الوصل كان الحذف له ألزم وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة... قالوا في سليمة سليميٌ وفي عميرة كلبٍ عميريٌ وقال يونس هذا قليلٌ خبيث وقالوا في خريبة خريبيٌ وقالوا سليقيٌ للرجل يكون من أهل السليقة))(٤٩) فهذا القليل صار أصلاً يُقاس عليه.فوقعت عملية القياس لا من جهة الكثرة في العدد لكن من جهة اطراد العملية عند العرب ؛لأنّهم يحذفون لأمر واحد كما يقول سيبويه فيكون الحذف في حالة زيادة التغيير من باب أولى والقياس أيّد سيبويه في قياسه على (شنوءة) –(شنئيّ)بأنّ (فعُولة)و(فَعيلة) كلّ منهما ثلاثي ، وثالثه حرف لين وانتهى بتاء التأنيث فجعلوا واو شنوءة كياء حنيفة وعاملوها مثلها في النسبة(٥٠) . ونتجه نحوسؤال آخر عن (المطرد) في القياس الشاذ في الاستعمال هل يكون معارضاً للغة ؟ فإنْ عارضها كيف ستثبت القواعد بوجود هذا التعارض؟ .مثل تلك الاسئلة ولّد اضطراباً انسحب على كثير من الأحكام النحوية–عند النحاة الخالفين– ذلك الاضطراب الذي تجاوزه سيبويه في معالجاته القياسية. لأنّه أسس للاطراد – في القياس– معنى هو موافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية مثل رفع الفاعل أم فرعية نحو قياس اسم الفاعل على الصفة المشبهة في العمل في قوله:((وقد ينبغي في قياس من قال الضَّاربُ الرَّجلِ أنْ يقولَ: الضاربُ أَخي الرجلِ كما يقول: الحَسَنُ الأخِ والحسنُ وجهِ الأخِ))(٥١)

فمن المعروف أنّ اسم الفاعل هو الأصل في العمل من الأسماء المشتقة والصفة المشبهة باسم الفاعل ((تشبه اسم الفاعل كما يدلّ على ذلك اسمها فلا يفرق بينها وبينه إلّا اختلاف معناهما من حيث هو تجدد وانقطاع بالنسبة لاسم الفاعل أوهو دوام وثبوت بالنسبة للصفة المشبهة أولكنّها ليس بينها وبين المضارع وجه شبه تقاس به عليه فقيست على اسم الفاعل أفكان القياس على درجتين ثانيهما قياس على ماثبت بالقياس والاستنباط وانبنى على ذلك حكم نحوي))(٥٢) .فقد حُمل الفرع ههنا على الأصل لأنّ الصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل تبيان ذلك الحمل يوضحه نصّه: ((وقد قال قومٌ من العرب تُرضيَ عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ. شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أَحواله إلاّ أنّه اسمٌ وقد يَجُرُّ كما يجر وَيَنْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ ... وقد يُشبَّهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله وسترى ذلك في كلامهم كثيراً))(٥٣) نمثّل ذلك بهذا المخطط:

فرع صار أصلاً	فرع مقيس
الصفة المشبهة	اسم الفاعل

فالصفة المشبهة((لم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل(٥٤) لأنّها ليست فى معنى الفِعل المضارِع فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً لا تُجاوِز هذا لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر؛ لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان هذا أحسنَ عندهم أن يَتباعدَ منه في اللفظ كما أنَّه ليس مثلَه في المعنى وفى قوّته فى الأشياء))(٥٥) فيُخلص إلى ترسيخ نتيجة أنّ مفهوم الاطراد لايرتبط بالكمية والعدد وإنّما يعني:

أولاً: الانسجام مع النظائر دليل ذلك تعقيب سيبويه على بعض الهيئات مثل(سغاب،جياع،هيام،غراث،عطاش)- في دلالتها على الخلو – بعدم اطّرادها؛لأنّها مختلفة وغير منسجمة إذ يقول: ((وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا))(٥٦) لأنّها ((تجيء مختلفة ولا تطّرد))(٥٧) وفي أفعل التفضيل مايؤيد ذلك الفهم السيبويهي للاطراد يقول: ((هذا باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنّما يُحفظ هذا حفظاً ولا يُقاس قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين كما قالوا: آكل الشاتين كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك فإنّما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإنْ لم يتكلموا به .وقالوا :آبل الناس كلهم .كما قالوا: أرعى الناس كلهم وكأنهم قد قالوا: أَبَلَ يأبِلُ .وقالوا: رجل آبِلٌ. وإنْ لم يتكلموا بالفعل وقولهم: آبل الناس بمنزلة آبِلٌ منه ؛لأنّ ما جاز فيه أفعل الناس جاز فيه هذا. وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك وقد قالوا: فلانٌ آبل منه .كما قالوا: أحنكُ الشاتين))(٥٨)

ثانياً:الاجماع عليه يتكفل بيان ذلك نصه القائل :((وزعم الخليل أنّه كان القياس أنْ تثبت الهمزة في(يُفْعِل) و(يُفْعَل) وأخواتها كما ثبتت التاء في(تفعّلتُ) و(تفاعلتُ) في كلّ حال ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه لأنّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كلْ وترى وكان هذا أجدر أنْ يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف لأنّه زيادةٌ لحقته

زيادةٌ فاجتمع فيه الزيادة وأنّه يستثقل وأنّ له عوضاً إذا ذهب))(٥٩) وفي الاجماع على أسلوب معين من التعبير ما يجعله أصلاً يُقاس عليه غيره.ويُستشف في ضوء ماتقدم أنّ العربية لها نظامها الخاص ومنطقها ويأتي القياس معياراً لضبط حركة الاستعمالات اللغوية فيها بنزعتيه العقلية التي يُجرد فيها واللغوية.

المبحث الثاني :طاقة مدلول القياس في دواله .(٦٠)

تحوّل كتاب سيبويه في الدرس النحوي إلى نصّ تشريعي لقواعد العربية منطلقاً من نصوصها في بناء لبناته أفي محاولة استنباط القواعد وصولاً إلى نظرية تُفسر تراكيب العربية ويُفاتش نصوصها من جاء بعده من نحاة خالفين أودراسة المصطلحات القياسية تعكس أهمية علم أصول النحو أولمّا كانت مسؤولية البحث تقتضي التساؤل عن السبب بالإجابة فإنّنا نتخب ههنا شيئاً ثابتاً من جهة التسمية يكون كلًّا لمتغيرات من المفردات نطلق عليها (دوالّ القياس) أو(مصطلحات القياس) مما يُؤثر القول إنّ تناول أيّ موضوع بالدرس لاشكّ أنّ من ورائه فائدة متوخاة تتمثّل في الأثر الوظيفي الذي يؤديه ذلك الموضوع في ذلك العلم .فالسؤال الذي يشخص أمامنا الآن عن آفاق فائدة التلون الاصطلاحي-إنْ جاز لنا التعبير- للقياس في الكتاب ونستطلع جواباً أنّ استعمال المصطلحات يسهّل فلسفة الكلام العربي ويبيّن علله فيسهل بذلك تعليمه عبر عملية الإقناع بتحصيل الجواب فمن هذه المصطلحات استعماله المرادف(شبّه) معللاً به لقياس تمثيلي في المستوى الصوتي و يقصد بالقياس التمثيلي ههنا ((أنْ يكون لدينا بناء لغوي يحتوي على صوت معروف حكمه ، وبناء آخر يحتوي على صوت مجهول حكمه،وهناك تشابه بين البناءين فتعلل باستخدام القياس التمثيلي لنقل حكم الصوت في البناء الأول إلى الصوت في البناء الثاني))(٦١) .مصداق ذلك جاء في نصّه: ((...وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا فيما مضى،وذلك قليل .سمعنا بعضهم يقول: طُلِبْنا وطَلَبَنَا زيدٌ كأنّه شبَّه هذه الألف بألف (حُبلى)،حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من ياء)) (٦٢) إذ إنَّ إمالة الألف من شروطها أنْ يأتي ما بعدها مجروراً، إلّا أنّ بعض العرب أمالوا كلمات لا تنطبق عليها شروط الإمالة و سبب ذلك عند أبي بشر هو تشبيههم الألف التي أمالوها بألف التأنيث في نحو(حبلى). ويخصب هذا المرادف القياسي التشبيهي عند سيبويه في المجال النحوي إذ يستعمل (يشبهونها) في حمل (ما) على (ليس) عند الحجازيين ؛لأنّها في معناها فعملت قياساً على (ليس) باعتماد الشبه المعنوي .أمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (هل)؛لأنّها حرفان من حيث إنّها غير مختصين أفلم تعمل (ما) قياساً على (هل) إذ يقول:» هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله .وذلك الحرفُ ما تقول :ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً . وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس ؛لأنه بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها» (٦٣) .فاستعماله لعبارة(يشبهونها) يجلي لنا علة عمل (ليس) لما بينهما من شبه معنوي أولتمكين هذا القياس في الذهن استعان سيبويه بمشابهة لبيان هذا القياس متأتية من ربط (ما) بـ(لات) ولم يكن حمل (ما) على(ليس) متوقفاً على حمل (لات) على (ليس) فقال:» وأما

أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها كما شبّهوا بها لاتَ»(٦٤). فيُستشف من ذلك تكوّن الأنساق أفقياً بصورة مشابهة مقرّاً استواءهما بالمؤشر الدلالي. ويُجري الأمر نفسه في ظلّ تأسيس يعلّل به حكم الاضمار في(ليس)و(لايكون)إذ يقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه فيورد صورة أخرى في معالجته القياسية تتجسّد بلفظ (النظير)قائلاً:» ونظير(لات) في أنّه لا يكون إلّا مضمراً فيه (ليس) و(لايكون) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداًولا يكون بشراً.))(٦٥) فتناظرُ(لات) و(ليس)و(لا يكون) أتاح لأبي بشر تعليلاًعلى وفق رؤيته التأويلية استُجيز فيهنّ الاضمارأفسلكت هذه العوامل السلوك نفسه باستتار المعمول فيها في الاستثناء . فمن خلال استعمال عبارة(النظير) تنعكس لنا مسألة مهمة وهي كمون ربط الموضوعات النحوية المختلفة بعضها بذكر بعضها الأخروهو ما يكشف عن جانب مهم في منهجية بحثه ودراسته.

وربماوجدتَ أنّ فعلَ القراءة التأملية لنصوصه في إطارها التعليمي يجعلنا أمام استقراء لعملين منظراً فيهما- سيبويه - بـ(النظير)و مؤسساً لأحكام في النظام اللغوي أنّ:» الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الاسماء ومن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار». ومثل هذا البحث الميداني المعتمد على الاستقراء يُفسّر لنا نظام المقايسة الذي يُعلّل للأحكام.تنقيب ذلك تجليه لنا مصطلحاته القياسية المترادفة..وقديجعلك الإطار التعليمي السيبويهي أمام نشاط نظري من دون اللجوء إلى كلام مرويّ عن العرب إذ ينتقل باستعمال لفظ (النظير)من قياس المتكلم إلى قياس النحوي وذلك في الباب الذي عقده مفترضاً فيه أبنية اشتقها من الأفعال المعتلة قياساً على أفعال صحيحة قائلاً فيه)): هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلّا نظيره من غير المعتل أ تقول في مثل حَمصيصةٍ من رميتُ رمويّةٌ .وإنّما أصلها رَمييّةٌ ... وتقول في أفعولةٍ من غزوت أغزوّةٌ وقد جاءت في الكلام أُدْعُوةٌ وقد تكون أدعيّةٌ على أرض مَسنيّة))(٦٦) .

وعلى النهج نفسه وباسلوب علمي ينتقل سيبويه للربط بين موضوعين مختلفين في النحو باستعمال مرادف(جرى مجرى) بغية إيضاح القياس في حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع فمعناه وعمله مشابه للفعل المضارع إذ يقول:» هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا وذلك قولك: هذا ضارِبٌ زيداً غداً . فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً . فإذا حدّثت عن فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك . وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ. فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضرب زيداً الساعةَ . وكان زيدٌ ضارباً أباك. فإنَّما تُحدّث أيضاً عن اتّصال فعلٍ فى حال وقوعه وكان مُوَافقاً زيداً فمعناه وعملُه كقولك كان يَضرب أباك ويوافِقُ زيدا . فهذا جرى مجرى الفعِل المضارعِ فى العمل والمعنى منوَّنا .»(٦٧) ينتظم ههنا تصور نسقي يكشفه لنا سيبويه بطريقته عبر نسق العلاقة بين العناصر المكونة للبنى وفي إطار تحليل يسمح بالوصول إلى وظائفها فيجعلنا أبو بشر إزاء مستويينمستوى الفهم ومستوى التأويل إذ يغلب أنْ يسلك اسم الفاعل السلوك العاملي للفعل فيجلب معمولاً يرتبط به من جهة دلالته على الحدث كما يجلبه الفعل من تلك الجهة وهذا ما يصفه سيبويه بالإجراء

مجرى الفعل. ولعلّه من المفيد ههنا أنْ نقول إنّ هذا الوعي السيبويهي يستمدّ شرعيته العلمية الرياضية من الفاعلية الذهنية الخليلية الفراهيدية إذ تمثّل هذا الوعي في محطة (يجري مجرى) إذ إنّنا لو قرأنا جملة رياضية مكونة من حاصل جمع(١+٢)=٣ فإنّ معنى هذه الجملة ليست نتيجة الجمع الـ (٣) .إنّما هو حاصل تضافر وتكامل خمسة معان هي معنى الواحد ومعنى الزائدةومعنى الاثنين ومعنى المساواة ومعنى الثلاثة(النتيجة).فثمة خيال في البحث في ما وراء المادة ندرك أثره ونشعر به في سعي سيبويه للكشف عن معنى القياس بشكل مدهش صار فيه معنى (يجري مجرى) ذا تأثير قياسي من جهة توظيف (يجري)وهي كالعددين(١+٢) مع (مجرى) وهي (=)في جملته النسقية فقاد الجمع بينهما إلى نتيجة(٣) المجرى عليه فساوت عبارة (يجري مجرى) عبارة القياس.

١ +٢ = ٣

(جرى) (مجرى) (المجرى عليه)

وهي سمة لافتة للنظر تتسم بتكثيف دلالي بحيث يبدو كأنّه قناة للتفاعل الحي حينما أحال سيبويه العقل إلى الحس في تلمّس مكونات مادته العلمية بالتجريب بعد أنْ كانت ذهنية إلى تطبيق عملي فصار تطبيق هذا المعنى ممكناً((فالمعنى ليس شيئاً قبلياً سابقاً على وجود الشيء إنّما يتموجد في الشيء ويصبح مؤهلاً للكشف وللبناء بوساطة التجربة النظرية والتجربة العملية))(٦٨) .

ومثل هذا التجدد لمظاهر تلك الفاعلية لا يذهب بنا إلّا إلى الإبداع. تأكيد ذلك استعماله مرادف قياسي آخر يعلّل به للمسألة وهو (ضارعت)إذ يقول:» وإنّما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إنّ عبد الله لَيَفعلُ. فيوافِقُ قولَك :لفاعل حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريدمن المعنى»(٦٩) .فـ (اسم الفاعل) و(يفعل) يعلّل سيبويه مضارعتهما بقوله : ((لاجتماعهما في المعنى)) (٧٠)فهما مشتملان على(الحدث)و(الزمن)(٧١) الأمر الذي كمَن فيه قدرتها على العمل باستدعاء المعمولٍ فجاءت بنية العبارات القياسية في نصوصه مكتفية بنفسها بوصفها نقاط ارتكاز يُنطلق منها إليه لما تحتويه هذه البنية من علاقات مترابطة يتم تحديدها باستمرار لاستكشاف أبعاد النصوص وقراءتها قراءة مثمرة ضمن حوارية العملية التأويليةإذ تُرصد من دلالة الدال (ضارعت) أنّ هذه المضارعة عامل مهم في القياس بوصفها مفهوماً تحليلياً لبناء علم النحو .فالنحو كما يثبت نقلاً يثبت قياساً فالمعنى اللغوي للمضارع يصرّح به أصحاب المعجمات أنّه المشابهة(٧٢) . تأكيد هذا المدلول يُستشف من نصّه: ((واعلم أنّ ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجريَ لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَمَا يَستخفُّونَ وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ فهذا بناء أذْهَبُ وأَعْلَم فيكون في موضع الجرّ مفتوحا استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء))(٧٣) .ونصه (في باب ما ينصرف وما لا ينصرف وهو يسأل أستاذه عن السبب الذي دفع العرب إلى عدم صرف (أَفْعل)((فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال،وأرادوا أنْ يكون في الاستثقال كالفعل إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه،وذلك نحو: أَخْضَرَ ، وأَحْمَرَ ، وأَسْوَدَ وأَبْيَضَ))

(٧٤) « فعلى الرغم من ((أنَّ التنوين ملازم للتنكير فإ نّهم لم يصرفوا هذه الكلمات برغم تنكيرها قياساًعلى الأفعال لوجود وجه شبه بينهما هو البنْية والزيادة ، فنقلوا حكم الأفعال في عدم التنوين إلى هذه الصفات،وقد يحلو للنحاة أن يسّموا هذا القياس التمثيلي قياس أصل على فرع، ما دام أنَّ الأسماء أصل والأفعال فرع))(٧٥). ولعمري أنّ في هذا الطرح تذكيرلمتلقي سيبويه بما سبق من موضوعات وربط بينها بما تأتلف معه الأبواب ومثل هذا الابتكار العلمي المتسم بالسمة التعليمية لا يُفاجئنا ؛لأنّ مكمنه ذهن سيبويه .

المبحث الثالث:دينامية العلاقات القياسية.

هيّأ سيبويه الأرضية للكلمات المرادفة بتجريدها من مراكزها الجوهرية أي محتوياتها الدلالية البسيطة – في نزعة نابذة –لتكون ذات محتويات بوسعها أنْ تقف ثابتة ومستقرة للتعبير عن القياس في نصوصه فهناك حالة تامة للتوازن يمكن عبرها استعادة القياس من نسقه الآني إلى نسقه الإجمالي في حركة تفكيرية ضمن سلامة استثمار ارسال الأفكار إلى العالم الخارجي بأنْ تكون ألفاظ القياس في تعايش سلمي بعضها مع بعض في كتابه بتسخيرها لانتاج مباشر للمضمون وهو حرٌ في تجديدها ؛لأنّه بصدد واقع مادي مباشر موصول بالانتفاع يقول نصر حامد أبو زيد)):إنّ اللاعب يختار أي نوع من اللعب يريد أنْ يشارك فيه ولكنّه حين يدخل اللعبة يصبح محكوماً فيها بقوانينها الذاتية))(٧٦) .إلّا أنّ أبا بشريبدع في عمله الفني في القياس في محاولة عرض هذه القوانين الذاتية لتكون وسيطاً له **ديناميته باعتماد عنصرين** :

الأول:شفرة أولية تستدعي العمل النظري.

والآخر:شفرة ثانوية تستدعي مبدأ التعاون.

ونومئ إلى أصناف العلاقات التي انضوت فيها حمولة القياس حتى صارت لعبة مصطلحات القياس – في ظني – من أجل ما صنع الذهن السيبويهي بصورة تستحق التقدير لما تحتويه هذه المصطلحات من فن العصمة من الخطأ.

١–علاقة إبدال(٧٧) :يُدرج سيبويه مرادف(وما أشبهه) في» (هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التى أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل استفهمتَ أو لم تَستفهم ٱ وذلك قولك: أَقائماً وقد قَعَدَ الناسُ وأَقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ ٠٠٠وإذا ذكرتَ شيئاً من هذا الباب فالفعل متّصِلٌ فى حال ذكرِك وأنت تَعمل فى تثبيته لك أو لغيرك فى حال ذكرِك إيّاه كما كنتَ فى باب حمداً وسَقياً وما أشبهه» .إنّ المقاربة الدلالية بين (ما اشبهه)(٧٨) و(القياس) ينجم عنها قراءة بدائل أخرى للنسق تحمل المعنى نفسه ٱوتُفهم هذه النظرة التفسيرية في نحو «أقائماً وقد قعد الناس ٱوأقاعداً وقد سار الركب» من قوله:» وذلك أنّه رأى رجلاً فى حال قيامٍ أو حال قُعودٍ فأراد أن ينبّهه فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما وأَتَقُعد قاعدا ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال وصارالاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل»(٧٩) إنّ هذه الاسماء تجري مجرى المصادر في هذا الموضع وهو أمر جعله أبو بشر مرهوناً بعنصرين رئيسين وظّف عبرهما أساليبه التعبيرية ومحاججاته البرهانية :

الأول: المقام وهو موصول بحضور المتلقي حقيقة أو افتراضاً .

والآخر :البيان المتصل بالوظيفة الإقناعية في نصوصه .

إنّ تأمّلاً معمّقاً في طبيعة المقام التي راعاها سيبويه وفّرت له نمطاً من السياق بما كفل فيه تأثيراً في المتلقي يمكن تأمل فاعليته في إبداعه الادائي لمعنى القياس .ويُستكنه القياس من لفظ شبهوها في نص سيبويه القائل:» و كذلك جميع ما تصرَّفَ من فعله إلاّ «تَقولُ» فى الاستفهام شبّهوها بتَظُنُّ ولم يجعلوها كيظن وأظنّ في الاستفهام ؛لأنّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنّ غيره ولا يُستفَهم هو إلاّ عن ظنّه .فإنّما جُعلتْ كتَظنّ كما أنّ ما كَليسَ فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها وإذا تَغيّرت عن ذلك أو قُدّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميم ولم تُجْعَلْ قلتُ كظننتُ لأنّها إنّما أصلُها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا فلم تُدْخَلْ فى باب ظننتُ بأكثرَ من هذا كما أنّ ما لم تَقْوَ قوّةَ ليس ولم تقع فى كلّ مواضعها لأنّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ»(٨٠) إذ يُصرّح سيبويه في نصه أنّه لا يقع بعد (قال) ومشتقاته إلّا ماكان كلاماً يعني لا يقع بعد هذا الفعل إلّا ما كان جملة تامة وأُستُثني من ذلك (تقول) في أسلوب الاستفهام على أساس : ((أنّ ناسا من العرب يُوثَق بعربيّتهم وهم بنو سُلَيْمٍ يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ))(٨١) فأجروه مجرى الظن فقالوا:»متى تقول زيداً منطلقاً وأتقول عمراً ذاهباً (٨٢) «فالقياس ههنا قياس معنوي في وجه الشبه الجامع بينهما ثمّ أراد سيبويه أنْ يُوضّح هذا القياس فذكر نظيراً له وهو قياس (ما) الحجازية على(ليس) للشبه المعنوي وهو ما ينكشف عبره سيطرة سيبويه على قوالب اللغة و أعراضها التركيبية .

٢-علاقة تكافؤ(٨٣) :يجري تطبيق هذه العلاقة على ممارسات خطابية يقف سيبويه فيها عند الماهية السطحية والتحتية للأحداث الكلامية فيُبيّن العلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية في البنيتين المنتجتين لحدث كلامي متماسك ومتجانس .والهدف من هذا القياس طرد الأحكام النحوية وتأصيلها ؛لأنّ الحكم في هذا القياس قد ثبت للمقيس عليه والمقيس وهو أكثر الأنواع شيوعاًومنه ما ورد في» باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي وتلك الأسماء من وما وأيّهم فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت: ما تقول أقول فيصير تقول صلةً لما حتى تكمل اسماً فكأنك قلت الذي تقول أقول»(٨٤) .ومثل ذلك قوله في ((باب مجرى أيّ مضافاً على القياس وذلك قولك: اضربْ أيّهم هو أفضل واضربْ أيّهم كان أفضل واضربْ أيّهم أبوه زيد جرى ذا على القياس؛ لأنّ الذي يحسن هاهنا)) (٨٥).

٣-علاقة مقارنة :باعتماد الاداء اللغوي على الاتساق المعجمي والنحوي والتماسك الدلالي والتوافق الاستعمالي أقارن سيبويه عبر المرادف (تُحمل) بين (تباً)و(ويحاً) في باب استكرهه النحويون ويصفه سيبويه بأنّه قبيح ؛لأنّهم جعلوا»التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ وجعلوا «ويحٌ «بمنزلة التَّبّ فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قبحها من أن تُحْمَلَ على تَبٍّ؛ لأنَّها إذا ابتدُئَتْ لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ وإذا حملتَها على النصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها فإذا قلتَ: وَيحٌ له. ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ ؛لأن تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن لَك فإنّما قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأنك قلتَ :وتبًّا لك فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ»(٨٦) .لقد احتكم سيبويه إلى البنية العميقة في المقارنة بين تفرعات الخطاب الدعائي فاطلق المرادف(تُحمل) لما في الخطاب

الدعائي من تشعّب البنية الادائية «ويعدّ سيبويه أول من تفطن إلى هذا التفسير الدلالي لهذه الاجراءات الدعائية التي عوّل في استكناهها على تشخيص حدودها الواقعية وأبعادها الاجتماعية»(٨٧) .

٤- علاقةإجمال :لايمكن لأيّ استدلال قياسي أنْ يكون منتجاً إذا لم يحتو على قضية كلية على الأقل فبقدر تصورتشابه الاشياء يمكن أنْ يُتصوّر شيء ما أكثر أوالكلية لا تكون إلّا من ذلك فقد عدّ سيبويه القياس في بعض المواضع مولّداً بوصفه حقلاً غنياً بالتدليل في قوله:» ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم»(٨٨). فهو ينفي احتمال الاشتراك بين الفعل والاسم في الجزم والجر ويحفظ لكلّ واحد منهما اختصاصه لكنّ مجموع المدركات الكلية في العلم قدتكوّن إطاراً عاماً للتفكير في الفروع وللبرهنة على علاقة الإجمال- بالاشتراك أو عدم الاشتراك- وتحت هذا المبدأ الكلي ينضوي كلّ ماكان آخره ألف ونون على (فعلان - فعلى)في التصغيروفقاً لقوله:((واعلم أنّ كلّ شيء كان آخره كآخر فعلان الذي له فعلى وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فعلان الذي له فعلى توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين اختلفت حركاته أو لم يختلفن ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل فإنّ تحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى(٨٩) وينتخب سيبويه مرادفاً قياسياًآخرهو(جميع) تكمن فيه طاقة قياسية جبارة تختص بالعمل - في ظلّ انبناء القياس على المشابهة لفظاً أو معنى أو حكماً أو عملاً - إذ يقول:» واعلم أنّ المفعولَ الذي لا يتعداهُ فعله إلى مفعول يَتعدّى إلى كلّ شئ تَعدّى إليه فعلُ الفاعل الذي لاَ يتعدّاه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: ضرِبَ زيدٌ الضربَ الشديد وضُرِبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تَعْلَمُ لا تَجعلُه ظرفاً ولكن كما تقول: يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ وأُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريمَ فجميعُ ما تَعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ الذي لا يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ يَتعدَّى إليه فِعْلُ المفعول الذي لا يَتعدَّاه فعلُه»(٩٠) ينطلق الفهم السيبويهي للتعدي من جهة ملازمته حقل الربط العاملي فالفعل الذي يصفه المتأخرون بأنّه لازم هو عند سيبويه متعدّ إلى الفاعل في الجملة وكذلك هو متعدّ إلى اسم الحدثان (المفعول المطلق) أويتعدى كذلك إلى اسم الزمان والمكان نحو((ذهبتُ أمسِ وذهبتُ وجهاً من الوجوه))(٩١) .فيقيس سيبويه الفعل اللازم على الفعل المتعدي عبر لفظ (جميع) فالتعدي عنده مفهوم تكويني يتمثّل فيه مضمون العمل النحوي للفعل إذ يقوم الفعل بتكوين الجملة باستدعائه الفاعل والمفعول وبقية المكونات مما يقتضيه المحل ويريده المتكلم ((ويتضح بذلك أنّ تقسيم المتأخرين للفعل قسمين لازم ومتعدّ أدّى إلى ضياع المفهوم الذي اعتمده سيبويه وتحوّل التعدي إلى مفهوم شكلي ينظر إلى وجود المفعول في الجملة فإذا نصب الفعل مفعولاً فهو متعدّ وإذا لم ينصب مفعولاً فهو لازم))(٩٢) .بيد أنّ أبا بشر يقيس الأفعال اللازمة جميعها على الأفعال المتعدية في مستوى البناء الخطي الذي تظهر فيه منزلة الفعل تليها المجالات التي أُفرغت للوظائف النحوية أي :

الفعل +الفاعل+مجال٠٠٠+مجال٠٠٠+مجال٠٠٠

و»بهذا تُفهم الجملة الفعلية على أنّها شكل الامتداد الخطي الذي ينتجه عامل فعلي»(٩٣) .

٥-علاقة سبب ونتيجة :ينتزع سيبويه لفظ(اللازم) لمصادر بنات الأربعة بأنْ تجيء قياساً على مثال (فعْلَلة)إذ

يقول:» فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أنْ يجيء على مثال فعللةٍ وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة وذلك نحو دحرجته دحرجةً وزلزلته زلزلةً وحوقلته حوقلةً»(٩٤) .

إذ لا يكتفي أبو بشر بالإشارة إلى اللازم الذي يجب أنْ تكون عليه مصادر بنات الأربعة ٱبل يتوغل في توجيه سيرورتها بإعطاء السبب فالتاء لاحقة تعدت نطاق دلالة التأنيث وفُرِّغت وظيفتها التصريفية لتكون عوضاً من الألف بعد وظيفتها الأولية المعلومة بقوله:»إنّما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزالٍ وقالوا :زلزلته زلزالاً وقلقلته قلقالاً وسهرفته سرهافاً ٱكأنّهم أرادوا مثال الإعطاء والكذاب؛ لأنّ مثال دحرجتُ وزنتها على أفعلتُ وفعلتُ.»(٩٥)

ونخلص مما سلف إلى القول إنّ أبا بشرجمع في بحثه القياسي بين محورين رئيسين:الأول:ايصال المعنى(٩٦) المألوف (المباشر) أو التداولي بإخضاع وسائله إلى أساليب يمكن أنْ نصفها بالوضوح والبعد عن التأويل ٱفلا يجد المتلقي صعوبة في إدراك المقصد ؛لانبناء ذلك الفهم على اشتراك ويتمّ ذلك عبر المحور. الآخر: وهو فنية الاتصال ٱبمعنى آخر تأثير بنية العمل في المتلقي .وهي غاية عند سيبويه ٱأعدّها قضية إبداع لديه لما كمَن فيها من اجتهاد في وسائل الايصال بالاعتماد على العقل والتجربة سعياً إلى إقناع المتلقي عبر لغة الأداء معجماً وتركيباً وبناءً في إطار حوار مشتمل على مكان أو شخوص أو أحداث أو مشاهد .

وعليه يمكن تلمس معيار (الاعلامية)(٩٧) في معالجته للنصوص قياساًعبر مستويين:

الأول:ويتضمّن الحد الأدنى من الإعلامية تمّ تحقُّقه عبر الإفهام والفائدة التي سعى سيبويه في إيصالها إلى متلقيه.

والآخر:ويتضمّن الحد الأعلى من الإعلامية تمثّل تحقّقه في الجدة والإبداع في التعبير .وكلّ هذا تمّ في وحدة عضوية نامية في كتابه بما لا يمكن لنا إلّا بالإشارة إليها وهو بشأن تحليل العربية عبر ترابط لفظي ومعنوي بين مفردات القياس في ممارسة سيبويه العملية لمفهومات القياس التنظرية المنتسبة في الغرض التضمني الوظيفي له بتسخير ما هو فني لأغراض انتفاعية مباشرة أو عقلية محددة ٱوهو موضوع تتجلى فيه نزعة تقعيدية وهو ما يعني وجود استمرارية دلالية تجلّت في منظومة القياس عبر العلاقات الرابطة بين مترادفاته .

وبمعنى آخر غاية البحث الذي خضنا القول فيه إنّما هي الكشف عن مفهوم القياس عبربعده الدلالي القارّ في دوالّه التي أتخذها سيبويه وسائل اجرائية كيما يحلّل النصوص وصولاً إلى دلالة القياس العامة أو الكلية وهي قصدية سيبويهية مرتكزة على فطرة لسانية.

نتائج البحث

بعد الوقوف عند طروحات سيبويه الرصينة في القياس نجمل أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج:

١ – جعل سيبويه معنى القياس ثابتاً في مكوناته متعدداً في تطبيقاته كساه علمية بمعطيات تجربة من دون فصل عن التجريد الذهني وباعتماد قرب من نبض الواقع من جهة الحاجة إليه.

إنّ استعمال المرادفات القياسية ليست عملية عفوية لاحظّ لها من التفكير بل هي قصدية اسهمت في تنمية الإقناع

بوعي سيبويهي وهذا ما يشعر به المتلقي عبر نصوص الكتاب في ظلّ منهج علمي متسم بالدقة وسعة الاطلاع خائضاً فيه المسائل النحوية باقتدار علمي ومنطقي سليمين.

أخذ المعنى التعليمي مساحة واسعة في إيصال مضمون القياس إلى المتلقي وإنْ انفتح في الوقت نفسه على المعنى العلمي فالمعنى الأول يقول النتيجة وكيفية تحققها عبر العناية بتعليم متلقيه والمعنى الثاني ينفتح فيه الاجتهاد عبر الوعي بالمتعلم فتتجدد وسائل توجيه المبدع إلى كيفيات العمل في تطبيقاته.

تفطن سيبويه إلى قيمة من قيم القياس أنّه صورة أخرى للسماع يسهم الجانب المنطقي في تشكيلها على صعيد مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية.

٥- اجتمعت في تناول القياس عند سيبويه أربع درجات:

الأولى: اكتشاف الأدلة.

الثانية: تنظيمها بشكل يظهر ارتباطها.

الثالثة: إدراك الارتباط في كلّ جزء من الاستدلال .

الرابعة: استخراج النتيجة.

٦- أثبت البحث أنّ الاطراد عند سيبويه لا يرتبط بالكمية والعدد بل هو موافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أ كانت أصلية أم فرعية.

٧- يُستنتج من تحليلات سيبويه للنصوص أنّ القياس عنده هو جملة الأصول أي القواعد الأصلية التي وضعها النحويون لتضبط منهجهم.

٨- يمكن التوصل في ضوء ما سبق إلى أنّ رؤى سيبويه القياسية - في نظريته التي تجمع الجزئيات النحوية - أكدتْ بعدين:

- الأول:جمع المتشابهات في الحكم النحوي في مساحة واحدة.

- والآخر: ارجاع المتشابهات إلى أصل واحداً مع تأكيد اختلاف درجة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه .ومقدار المشابهة هو المحدِّد قوة العمل وضعفه.

الهوامش :

١. شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٨٤.

٢. علم اللغة العام ص١٩٣.

٣. اللغة ص٢٠٥.

٤. ينظر المقرب ص٤٥.

٥. الاقتراح ص٩٤.

٦. لمع الأدلة ص٩٨.

٧. مقاييس اللغة/ مادة(ق.و.س).

٨. الصحاح٣/ ٩٦٨.

٩. كشاف اصطلاحات الفنون٢/ ١٣٤٧.

١٠. التعريفات ص١٩٠.

١١. ينظر لمع الأدلة ص٩٣والاقتراح ص٥٩ والقياس في اللغة ص١٩-٢٠.

١٢. الشاهد وأصول النحو ص٢٤٨.

١٣. الكتاب ٤/ ٤٠٦.

١٤. الكتاب٤/ ٤٢٧.

١٥. الكتاب٢/ ٢٠ وينظر ٢/ ٣٦٣-٣٦٤.

١٦. يقصد بالقياس البرهاني» استنباط نتيجة من قضيتين حمليتين كل منهما تتكون من موضوع

١٧. ومحمول،والنتيجة أيضًا من موضوع ومحمول. والقضية الحملية تشبه عندنا في العربية الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ يشبه الموضوع والخبر يشبه المحمول».ينظر التعليل اللغوي عند الكوفيين ومقارنته عند البصريين دراسة ابستمولوجية ص٢٠٣.

١٨. الكتاب ٤/ ٢٢٨.

١٩. التعليل عند الكوفيين ومقارنته عند البصريين دراسة ابستمولوجية ص٢٠٦.

٢٠. الحوار آدابه وضوابطه في الكتاب والسنة ص٣٠٩.

٢١. الكتاب١/ ٢٦٦.

٢٢. ينظر أدلة النحو ص١٧٢.

٢٣. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص.٩٣

٢٤. طبقات فحول الشعراء ص١٤.

٢٥. الأصول تمام ص١٥٤.

٢٦. ينظر المزهر ٢/ ٣١١.

٢٧. ينظر الشاهد وأصول النحو ص٢٢٧.

٢٨. نزهة الألباء ص٨٩وينظربغية الوعاة ص٤٠٠ والشاهد وأصول النحو ص٢٢٨.

٢٩. الخصائص ١/ ٣٦١.

٣٠. المنافقون / ١٠.

٣١. الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١.

٣٢. الكتاب ٣/ ١٦٤.

٣٣. ديوان رؤبة ص١٦٩.

٣٤. الكتاب٣/ ١٦٤.

٣٥. الكتاب١/ ٥٩.

٣٦. الكتاب ٣/ ٦٤٦أوينظر٤/ ٩٣.

٣٧. الاصول تمام حسان ص١٥٥.

٣٨. الكتاب٢/ ٣٦٣-٣٦٤.

٣٩. ينظرالبحث اللغوي عند العرب ص١٢٤.

٤٠. الكتاب١/ ٣٧٠.

٤١. ينظر الكتاب١/ ٣٧٠(الهامش رقم٥)

٤٢. الكتاب ١/ ٣٧٠(الهامش رقم٥) وينظر شرح السيرافي ٢/ ٢٥٧-٢٥٨.

٤٣. الأصول تمام ص٦٥.

٤٤. الكتاب٢/ ٨٢.

٤٥. الكتاب ١/ ٤٣٦.

٤٦. الكتاب ١/ ٥٧.

٤٧. يوسف/ ٣١.

٤٨. الكتاب ١/ ٥٩.

٤٩. الكتاب٢/ ٤١٣.

٥٠. الكتاب ٣/ ٣٣٩.

٥١. ينظر المقتضب ٣/ ١٣٤ والخصائص ١/ ١١٥أوالاقتراح ص٦٢وص٦٧.

٥٢. الكتاب١/ ١٩٣.

٥٣. الأصول تمام حسان ص١٨٠وينظر الحمل في لغة العرب ص١٨٢.

٥٤. الكتاب١/ ١٨٢.

٥٥. يراد بالفاعل ههنا اسم الفاعل.

٥٦. الكتاب١/ ١٩٤.

٥٧. الكتاب٤/ ١٥

٥٨. الكتاب ٤/ ٤٢.

٥٩. الكتاب٤/ ١٠٠.

٦٠. الكتاب ٤/ ٢٧٩.

٦١. عرضت الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور سعيد جاسم الزبيدي للمصطلحات المرادفة للقياس ينظر الشاهد واصول النحو ص٢٤٠-٢٥٢ والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص١٦٢.وننأى عن التكراربانتخاب مالم يذكراه بما يفيد منها الكشف عن معالجة سيبويه للنصوص قياساً.

٦٢. التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته عند البصريين دراسة ابستمولوجية ص٣٤.

٦٣. الكتاب٤/ ١٢٧.

٦٤. الكتاب١/ ٥٧.

٦٥. الكتاب١/ ٥٧.

٦٦. الكتاب ١/ ٥٧.

٦٧. الكتاب٤/ ٤٠٦-٤٠٧.

٦٨. الكتاب١/ ١٦٤.وينظر١/ ٣٣و١/ ١٠٨و١/ ١٦٤و١/ ١٨٩. ومثل ذلك ماأورده عن الصفة المشبهة التي شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه وتسميتها إيّاها صفة مشبهة.

٦٩. ابستمولوجيا المعنى والوجود (نقد التطورية) ص١٥.وينظرنظرية البيان العربي ص٦١.

٧٠. الكتاب ١/ ١٤.

٧١. الكتاب ١/ ١٤.

٧٢. تجب الإشارة ههنا إلى أنّ الزمن في الفعل هو جزء من صيغته وفي اسم الفاعل جزء من التركيب النحوي من أجل ذلك كان اسم الفاعل في نص سيبويه مرهوناً بالإرادة.

٧٣. ينظر العين ٣/ ١٥والقاموس المحيط ص٩٥٨وتاج العروس ٢١/ ٤١٢وأساس البلاغة ص٥٦١.

٧٤. الكتاب ١/ ٢١.

٧٥. الكتاب ٣/ ١٩٣.

٧٦. التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته عند البصريين دراسة ابستمولوجية ص١٨٦.

٧٧. اشكالية القراءة وآليات القياس ص٤٠.

٧٨. يشيع هذا النوع من القياس في العمل للمستزيد أينظر١/ ٢٥٣وأ١/ ٢٥٠وأ٣/ ١٦٠وأ٤/ ٤٨٤-٤٨٥.

٧٩. الكتاب ١/ ٣٤١-٣٤٢.

٨٠. الكتاب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

٨١. الكتاب١/ ١٢٢-١٢٣.

٨٢. الكتاب١/ ١٢٤.

٨٣. الكتاب١/ ١٢٣.

٨٤. تم استقراء هذه الدلالة من عبارات مرادفة مثل (يجري مجرى) ينظر ١/ ١٠٨أولفظ المنزلة ينظر ١/ ٥٧ الذي ورد ذكره نحواً من (١٧٩٧) في إشارة إلى أنّ اللفظ المذكور أو التركيب يؤخذ بالمنزلة المذكورة نفسها حكماً وتعليلاً وهو ما قدمناه أنا وأستاذنا د.حسن الأسدي في بحث منشور في مجلة الباحث العدد الثامن بعنوان :الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه مقاربة في أصول التفكير النحوي)

٨٥. الكتاب ٣/ ٦٩.وينظر١/ ١٦٤.

٨٦. الكتاب ٢/ ٤٠٣.

٨٧. الكتاب ١/ ٣٣٤.

٨٨. قد أقرّهذه الحقيقة سلفاً ابن يعيش بقوله:» ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلّا سيبويه « ينظر شرح المفصل ١/ ١٢١. والبحث الدلالي في كتاب سيبويه ص٢٦٩.

٨٩. الكتاب ١/ ١٤.

٩٠. الكتاب٣/ ٤٢٠.

٩١. الكتاب١/ ٤٢.

٩٢. الكتاب ١/ ٣٤.

٩٣. مفهوم الجملة عند سيبويه ص١٥٧.

٩٤. نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ص٨٨وينظر المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ص١٠.

٩٥. الكتاب ٤/ ٨٥.ومعنى حوقله دفعه ينظر اللسان (حقل).

٩٦. الكتاب ٤/ ٨٥.

٩٧. يمكن أن نعنون لها (لغة العمل).

٩٨. يقصد بمعيار الاعلامية ما يتضمنه النص من معلومات تهدف إلى إقناع المتلقي أو عدم إقناعه .ينظر أصول المعايير النصية ص١٩٦أومدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسلرص١٢وص٣٢وص٣٣.أوينظر نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري ص٦٦-٨

المصادر والمراجع

- ابستمولوجيا المعنى والوجود (نقد التطورية)- د. سامي أدهم – ط١-مصر.
- أساس البلاغة –جار الله الزمخشري – تحقيق:محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية – ط١- بيروت – ١٩٩٨م.
- اشكالية القراءة و آليات التأويل – د. نصر حامد أبو زيد- المركز الثقافي العربي – ط٤-١٩٩٦م.
- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو-فقه اللغة –البلاغة)- د .تمام حسان
- عالم الكتب –القاهرة- ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
- أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب – رسالة ماجستير-عبد الخالق فرحان شاهين- كلية الآداب –جامعة الكوفة.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث- محمد عيد –عالم الكتب – بيروت- ١٩٨٩م.
- الاقتراح في علم أصول النحو- جلال الدين السيوطي- تحقيق :د.أحمد محمد قاسم –ط١- القاهرة ١٩٩٦م..
- البحث الدلالي في كتاب سيبويه – د. دلخوش جار الله حسين دزه بي – دار دجلة- ط١- ٢٠٠٦م.
- البحث اللغوي عند العرب – أحمد مختار عمر- مصر- ١٩٧١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس –محمد مرتضى الزبيدي- تحقيق :عبد العليم الطحاوي – مطبعة حكومة الكويت -١٩٨٤.
- التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه (بحث)- محمد فضل ثلجي-مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية- المجلد(١٠) – العدد(٢) -٢٠١٠م.
- الحمل في لغة العرب –درير أبو السعود –ط١- دار الكتب المصرية -١٩٨٥م.
- الحوار آدابه وضوابطه في الكتاب والسنة – يحيى بن محمد زمزمي- دار التربية والتراث – مكة المكرمة – الدمام- ١٩٩٤م.
- دروس في الألسنية- ترجمة :صالح القرمادي وآخرون – المغرب-(د.ت).
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه – د.خديجة الحديثي – مطبوعات جامعة الكويت – ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- شرح المفصل –موفق الدين بن يعيش- عالم الكتب –بيروت-(د.ت).
- الصحاح –اسماعيل بن حماد الجوهري- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين بيروت – ط٤- ١٩٨٧م.
- القاموس المحيط – الفيروز آبادي- تحقيق: مكتب تحقيق التراث- مؤسسة الرسالة – ط١- بيروت- ١٩٨٦م.
- القياس في اللغة العربية –محمد حسن عبد العزيز- دار الفكر العربي –القاهرة –ط١- ١٩٩٥

- القياس في النحو العربيِّ نشأته وتطوُّره – د . سعيد جاسم الزبيديِّ– الطبعة الأولى – دار الشروق للنشر و التوزيع – ١٩٩٧م .
- كتاب التعريفات – علي بن محمد الجرجاني –ضبط وتصحيح جماعة من العلماء –ط١ – دار الكتب العلمية –بيروت –١٩٨٣م.
- كتاب سيبويه– أبو بشر عمرو بن عثمان– تحقيق : عبد السلام محمد هارون– ط٣– عالم الكتب –بيروت.
- كتاب العين مرتباً على حروف المعجم –تصنيف:الخليل بن أحمد الفراهيدي–ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي– دار الكتب العلمية– بيروت–لبنان–ط٢ –٢٠٠٣م.
- كشاف اصطلاحات الفنون –التهانوي– تحقيق: لطفي عبد البديع– الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٩٧٧م.
- لسان العرب–ابن منظور –دار صادر –بيروت.
- اللغة –جوزيف فندريس–تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص –مكتبة الأنجلو المصرية– (د.ت).
- لمع الأدلة– كمال الدين ابن الأنباري– تحقيق:سعيد الأفغاني– ط٢– دار الفكر – بيروت – ١٩٧١م.
- مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند ودريسلر– د.إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد–الهيأة المصرية للكتاب–١٩٩٩م.
- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه دراسة وتحليل– د.غالب المطلبي ود. حسن عبد الغني الأسدي– مجلة المورد –المجلد(٢٧)– العدد(٣)– ١٩٩٩م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه – د. حسن عبد الغني الأسدي –دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان– ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة– أحمد بن فارس –تحقيق : عبد السلام محمد هارون–بيروت –لبنان– ط١– دار الفكر – (د.ت).
- نظرية البيان العربي– خصائص النشأة ومعطيات النزوع التعليمي – رحمن غركان – ط١– ٢٠٠٨م.
- نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه –أطروحة دكتوراه– سعيد البطاطي–كلية التربية– الجامعة المستنصرية– ٢٠٠٢م.
- نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري– حسام أحمد فرج–مكتبة الآداب– القاهرة– ط١– ٢٠٠٧م.